

## الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- \$ باب الإقرار بمشارك في الميراث .
- فائدة قوله ( إذا أقر الورثة كلهم ) .
- يعني ولو كان الوارث واحدا ( بوارث للميت ) .
- سواء كان من حرة أو أمة نقله الجماعة .
- ( فصدقهم أو كان صغيرا ) .
- وكذا لو كان مجنونا ( ثبت نسبه ) .
- ولكن بشرط أن يكون مجهول النسب .
- ويأتي ذلك في كلام المصنف في كتاب الإقرار بأت من هذا .
- ويأتي أيضا هناك إذا أقر المريض لوارث وبعده إذا أقر من عليه الولاء بوارث .
- فائدة قوله يعتبر إقرار الزوج والمولى المعتك إذا كانا من الورثة ولو كانت بنتا صح لإرثها بفرض ورد .
- قوله ( سواء كان المقر به يجب المقر أو لا يحجبه ) .
- أما إذا كان لا يحجبه مطلقا أو كان يحجبه جب نقصان فلا خلاف في ذلك وهو واضح .
- وأما إذا كان يحجبه جب حرمان فالصحيح من المذهب أن المقر به يرث إذا ثبت النسب اختاره بن حامد والقاضي .
- وجزم به في المحرر والوجيز والحاوي والمغنى والشرح ونصراه .
- وقدمه في الفروع والرعائيتين .
- وقد شمله كلام المصنف في قوله ( ثبت نسبه وإرثه ) .
- وقيل لا يرث مسقط اختاره أبو إسحاق .
- وذكره الأزرعى عن أصحابنا غير القاضي وقال إنه الصحيح